ADFM
الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب
ⵜⴰⵎⵙⵎⵓⵏⵜ ⵜⴰⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ ⵏ ⵜⵓⵜⵎⵉⵏ ⵏ ⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ
Association Démocratique des Femmes du Maroc
ONG dotée du statut consultatif auprès du conseil Économique et social des Nations Unies
هيئة استشارية معتمدة لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

رسالة مفتوحة

إلى السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات

الموضوع: حول تضمين المعطيات المبنية على النوع الاجتماعي في ورش الحماية الاجتماعية.

السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات،

تحية طيبة،

تابعنا باهتمام بالغ التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2024- 2025 حول تتبع تنزيل خمسة أوراش إصلاح كبرى تشمل القطاعات الاجتماعية والمالية والطاقات المتجددة، وإذ نثمن ما تضمنه التقرير من تشخيص دقيق لاختلالات الحكامة وضعف التنسيق بين المتدخلين ومحدودية الأثر الفعلي لعدد من البرامج الاجتماعية على الفئات المستهدفة وخاصة ورش الحماية الاجتماعية.

إن قراءتنا للتقرير من منظور الحقوق الإنسانية للنساء، وفي إطار التفاعل الإيجابي والمسؤول مع مضامينه، فإننا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب نسجل أنه رغم ما تضمنه من تشخيص لورش الحماية الاجتماعية، فإنه قدم المعطيات والمؤشرات بشكل إجمالي ومجمع دون أي تفصيل حسب الجنس ودون إبراز الفوارق البنيوية بين أوضاع النساء والرجال في الولوج إلى أنظمة الحماية الاجتماعية أو في الاستفادة الصحية من برامج الدعم كما تم اعتماد الأسرة كوحدة تحليل مركزية دون تحليل داخلي يكشف التفاوتات المبنية على النوع الاجتماعي داخلها، أو يبرز الأثر غير المتكافئ للسياسات الاجتماعية على النساء.

إن الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب تعتبر أن هذا التغييب، لا يمكن اعتباره مسألة تقنية أو اختيار منهجي محايد بل يطرح إشكالا دستوريا صريحا كون تغييب الإحصائيات المفصلة المبنية على النوع الاجتماعي يحول دون رصد أشكال التمييز غير المباشر التي تطال النساء ويضعف قدرة التقرير على تقييم عدالة ونجاعة السياسات العمومية ومدى استجابتها للمساواة الفعلية وهو ما يتعارض مع مقتضيات الفصل 19 من دستور المملكة الذي ينص على الحقوق الإنسانية للنساء في جميع المجالات والمساواة الفعلية بين النساء والرجال ويلزم الدولة، بمختلف مؤسساتها بإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية وآليات تقييمها.

إن المعطيات المقدمة حاولت توضيح البرامج المخصصة للأرامل الحاضنات، ولمنحة الولادة وللدعم المخصص للإعانة الدخول المدرسي للتلميذات والتلاميذ ولحماية الفئات الهشة خاصة دعم الأطفال اليتامى والمتخلى عنهم، دون توضيح لمدى استفادة النساء في مختلف الفئات

الاجتماعية (ربات الأسر – مساعدات الأسر – الأمهات العازبات – النساء في وضعية إعاقة...) النساء في وضعية هشاشة.

إن لهذا القصور أهمية خاصة في ظل واقع اجتماعي تبرز فيه المعطيات الوطنية هشاشة أوضاع النساء لاسيما النساء الفقيرات المتواجدات في وضعية هشاشة، النساء العاملات في القطاع غير المهيكل، وغير النشيطات اقتصاديا ومعيلات الأسر ومساعدات الأسر و غيرهن، وهي فئات تتأثر بشكل خاص بإقصائهن من أنظمة الحماية الاجتماعية ومن مختلف المشاكل الناجمة عن "المؤشر المعتمد".

كما أن التقرير ورغم تناوله لمؤشرات التغطية الصحية وبرامج الدعم الاجتماعي، لا يقدم أي معطيات مفصلة حسب الجنس تمكن من قياس حجم هذا الإقصاء أو الأثر الفعلي للسياسات المعتمدة على تقليص الفوارق المبنية على النوع الاجتماعي.

وانطلاقا من المكانة الدستورية للمجلس الأعلى للحسابات ودوره المحوري في تقييم السياسات العمومية والتنبيه لاختلالاتها فإن تغييب البعد المبني على النوع الاجتماعي يحد من الأثر الإصلاحي للتقرير، ويفوت فرصة أساسية لتوجيه السياسات الاجتماعية نحو تحقيق المساواة الفعلية والعدالة الاجتماعية.

وعليه، فإننا في الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب ندعوكم إلى:

- الإدماج المنهجي لمقاربة النوع الاجتماعي في تقارير المجلس المتعلقة بالسياسات الاجتماعية؛
- اعتماد تفصيل المعطيات والمؤشرات حسب الجنس باعتبارها شرطا لتقييم العدالة والنجاعة؛
- التنبيه الصريح ضمن التقارير إلى غياب المعطيات المتعلقة بالنوع الاجتماعي كلما تعذر توفرها، باعتبار ذلك اختلالا مؤسساتيا في منظومة التتبع والتقييم؛
- إبراز الأثر الخاص و غير المتكافئ للسياسات الاجتماعية المستهدفة للنساء، خاصة في وضعية الهشاشة.

إن تفعيل هذه المقتضيات لا يندرج في إطار مطالب فئوية، بل يعد التزاما دستوريا، ومدخلا أساسيا لتعزيز مصداقية تقارير رقابية وضمان انسجامها مع مبادئ المساواة والإنصاف المنصوص عليها دستوريا.

وتفضلوا، السيدة الرئيسة، عبارات التقدير والاحترام.

16 فبراير 2026